



الدار البيضاء في 19 ماي 2010

الرقم : 2010/150

إلى السيد الوزير الأول المحترم
الرباط

الموضوع : حول الحوار الاجتماعي.

تحية واحتراما، وبعد،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يجد نفسه مضطراً مرة أخرى لمكاتبكم بخصوص الأوضاع الاجتماعية المتدهورة لعموم الأجراء، وما تفرضه هذه الأوضاع من موقع مسؤولياتكم السياسية والدستورية والوطنية من الانكباب الجدي على معالجتها، عبر تفاوض جماعي ثلاثي التركيبة وفق ما تنص عليه المعايير الدولية، ووفق ما هو منصوص عليه في مدونة الشغل، وهو ما أكدنا عليه في أول لقاء معكم بحضور النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب في دورة أبريل 2008، وذكرنا به في لقاءي 5 و13 نوفمبر 2009، وشددنا عليه في الاجتماع الذي تم بمقر وزارة تحديث القطاعات العمومية يوم الخميس 8 أبريل 2010 بحضور السادة الوزراء: وزير التشغيل وزیر تحدیث القطاعات العمومية والوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية وال العامة.

السيد الوزير الأول،

إن الأحوال الاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المواطنين ليست بخيرة سواء تعلق الأمر بالتعليم أو الصحة أو السكن اللائق أو النقل، أو تعلق الأمر بأوضاعهم المادية والاجتماعية التي تعرف تقهقاً كبيراً وضرب قدرتهم الشرائية بسبب الغلاء الفاحش في المواد الغذائية الأساسية. وبفعل الصعوبات الكبرى لحصول الموظف والعامل على سكن لائق بسبب الاحتكارات والمضاربات العقارية.

السيد الوزير الأول،

إن المغرب الاجتماعي في حاجة ماسة إلى ميثاق اجتماعي يبني، منهياً، على التفاوض الجماعي، ويؤسس، مضموناً، على استحضار كل العناصر المشكلة للمسألة الاجتماعية ببلادنا، ميثاق تحكمه خلافية وطنية وسياسية تتوجه نحو إرساء أسس وقواعد تعاقدات اجتماعية تؤطر الوضع الاجتماعي وعالم الشغل بكل مكوناته، بما يضمن الاستقرار ويسهم في توفير شروط التنمية المنشودة. ذلك أن واقعنا الاجتماعي المختل لم يعد يحتمل الإجراءات الجزئية المحدودة في المعالجة، بل يحتاج إلى تدابير وقرارات وطنية كبرى لتجاوز الاحتقان الاجتماعي الذي يعيشه المغرب. وفي هذا السياق طالبناكم السيد الوزير الأول في لقاء 13 نوفمبر 2009 بإحداث ضريبة على الثروة في إطار تضامن وطني تفرضه طبيعة الظرفية التي تجتازها البلاد، وأكدنا على أن الحد الأدنى للعيش اليوم انطلاقاً من مؤشرات العيش لا يمكنه أن ينزل عن 6000,00 درهم وبسطنا في هذا اللقاء أولويات

المطالب المادية للأجراء ووعدتنا بالتدقيق فيها في جلسة أخرى فور عودتكم من روما، التي احتضنت المؤتمر العالمي للتغذية، لكن ظروفكم لم تسمح بذلك.

وإذا كان تشجيعكم لأرباب العمل يندرج في إطار دعم المقاولة للنهوض الاقتصادي فإن شرط النهوض ينبغي أن ينطلق أولاً من تنمية الموارد البشرية وحفزها على العمل والإنتاج، وذلك بتحسين دخلها وظروف ووسائل عملها.

إن الخبراء يعرفون جيداً نوعية وطبيعة الشرخ الاجتماعي الحاصل بالمغرب بسبب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع، ويعرفون أيضاً سيادة الزبونية والمحسوبيّة والواسطات وانعدام تكافؤ الفرص بين أبناء هذا الوطن، وهي لوازن أصبحت تشكل عنصراً بنوياً في شقنا السياسي والاجتماعي الوطني.

ولا مجال هنا لنذكركم بما سبق أن طرحتنا معكم بخصوص الحريات النقابية وما تعانيه من ممارسات تعود إلى الماضي الذي أساء لبلادنا.

السيد الوزير الأول المحترم،

ندعوكم إلى تفاوض جماعي جاد للاستجابة للمطالب العمالية ذات الأولوية ويتعلق الأمر بـ :

1- الزيادة في الأجر في الوظيفة العمومية، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص.

2- تطبيق السلم المتحرك للأجر و الأسعار.

3- الترقية الداخلية : تنظيم ترقية استثنائية ومراجعة منظومة الترقى.

4- الجماعات المحلية : الحفاظ على المكتسبات، ومنها الترقية بالأقدمية 5 سنوات بدل 10.

5- تعميم الاستقدام من التعويض عن العمل بالمناطق النائية.

6-�احترام الحريات النقابية والتصديق على الاتفاقيات الدولية.

7- مراجعة النظام الضريبي.

8- معالجة ملف المطرودين النقابيين من العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين.

9- تسوية وضعية عمال النقل الحضري بالدار البيضاء فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي.

10- السهر على تفعيل اللجن الإقليمية وتتبع تسوية النزاعات الاجتماعية المعروضة عليها.

11- السهر على المفاوضات الجماعية في كل القطاعات وتتابع تنفيذ التزاماتها.

12- التقادم: الحفاظ على المكتسبات والإعفاء من الضريبة.

وتقبلوا السيد الوزير الأول أطيب تحياتنا.



نسخ إلى السادة :

- وزير الداخلية

- وزير التشغيل والتكوين المهني

- وزير تحديث القطاعات

- وزير العدل

- الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية وال العامة.